TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/44/15
14 October 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والأربعون
جنيف، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

الجزء الرفيع المستوى

العولمة والمنافسة، والقدرة التنافسية، والتنمية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

أولاً- القضايا الأساسية

١- لم يتجل الترابط الاقتصادي بين البلدان، الذي وسم ظاهرة العولمة على مدى السنوات العشر الماضية، وتتزايد سرعته في أي مجال كما تجلى في البلدان النامية وزيادة مشاركتها في التدفقات التجارية والمالية الدولية، مما أفضى إلى تحسين التقسيم العالمي للعمل وتخصيص المدخرات والاستثمارات. وكان لسلامة وثبات السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات التجارية المنفتحة على الخارج دور هام كعوامل فاعلة على المستوى القطري في هذا التغيير.

٢- وتكمن القوة الدافعة الرئيسية لمسيرة العولمة اليوم في سعي الشركات وراء الربح على مستوى العالم. وبالنظر إلى توفر إمكانية الوصول في الواقع إلى أسواق العالم الذي ترتب على تحديد التجارة العالمية على مدى "جولات" عديدة من المفاوضات التجارية، فقد أصبحت الشركات أكثر حرية من ذي قبل في اتباع استراتيجيات تتيح لها استغلال كافة المصادر المتاحة لتقوية قدرتها على المنافسة - سواء تمثل ذلك في تكاليف العمالة، أو تكاليف رؤوس الأموال، أو تكاليف المواد الخام، أو مزايا توطين الأنشطة، أو وجود مؤسسات مشاركة، أو غير ذلك من العوامل في أية أسواق تختار خوض المنافسة فيها. وقد أصبحت المنافسة الدولية هي المهماز الدافع لتحسين القدرة على تخفيض الموارد والكفاءة الانتاجية - ثم في المطاف الأخير تحقيق قدر أكبر من التنمية.

٣- ويأتي المشروع - سواء كان بالغ الصغر، أو صغيراً، أو متوسطاً، أو كبيراً من حيث الحجم - في صميم هذه الرؤية للاقتصاد المعولم. وتستجيب الشركة في الوضع الأمثل، بمرونة وسرعة لمحيط دينامي تتسم تكنولوجياته بالجدة، وطلب السوق فيه بالتغير، وتوافد المنافسين الجدد بالاستمرار. ويصور هذا المثل الوضع كما هو عليه في كثير من البلدان البالغة التقدم. ولكن لا يعدو أن يكون تصويراً كاريكاتيرياً لمعظم الشركات الكائنة في كثير من البلدان النامية. فقد يفضي التعرض لضغوط المنافسة في التجارة الدولية، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى حفز القدرة على المنافسة وتحسينها. وإن كان يمكن أن يصدق العكس أيضاً بالنسبة لشركات كثيرة في البلدان النامية: فقد يؤدي تعرضها للمنافسة الدولية، أو للمنافسة محلياً من الشركات المنشأة بمساعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى افقادها القدرة على المنافسة. وهنا يأتي في مكان الصدارة بالنسبة لهذه الشركات أولوية، هي التزود بطاقة عرض تكون قادرة على المنافسة دولياً دون تعريض الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد للخطر.

٤- وينبغي الاقرار بأن المنافسة تعني، في أوسع مدلول لها، "بقاء الأصلح"؛ فقد قيل بحق إن "المنافسة تقلل المنافسة". ومن هنا شاع الاعتراف دائماً بضرورة التدخل الحكومي لقيام أسواق تنافسية من حيث الهيكل والعمليات. فإذا أريد، من ثم، للعولمة والتحرير أن يفضيا إلى التنافس والتنمية، فلا بد أن يقترنا بسياسات وقوانين لائقة تحمي المنافسة، لمنع أي وضع تفضي فيه الحواجز التي تضعها الشركات أمام المنافسة أو التشوهات التي تفرضها الحكومات على أسواق المنافسة الحرة إلى محو الأثر المرجو من إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية المفروضة على التجارة.

٥- ويكاد يجمع محللو التنمية وصانعو السياسات على الآراء السابقة، وإن كان هناك اتفاق أيضاً على أنه يجب أن تأخذ المنافسة في مسعاها بعين الاعتبار سمات وضغوط التنمية لدى البلدان على مختلف مستوياتها الانمائية. وإذا كان صحيحاً، كما يقول كثير من الاقتصاديين، إن المنافسة تولد في العادة مكاسب ساكنة من حيث الكفاءة في الأجل القصير، فإنه لا يزال يتعين على الحكومات مع ذلك أن تتخذ قراراً بشأن أقدر أنواع الهياكل السوقية على تحقيق مكاسب دينامية في كفاءة اقتصاداتها على المدى الطويل. وتثور قضايا مماثلة على المستوى العالمي فيما يتصل مثلا بحماية حقوق الملكية الفكرية. فلا بد والأمر كذلك من التوفيق بين سياسات وقوانين المنافسة وبين سائر أهداف وأدوات السياسة العامة في سياق يتسع للنهوض بالنمو والتنمية واستدامتهما، بما في ذلك الأهداف المتصلة بالعمالة وتفاوت الدخول.

٦- وقد غدت هذه القضايا أكثر تعقيداً أيضاً في السياق الجديد للعولمة والتحرير. ويمكن أن يقال بادئ ذي بدء إنه مع ما لوحظ من شروع الشركات الدولية في العمل على مستوى الاقتصاد العالمي كما لو كان هذا الاقتصاد سوقاً واحدة ونطاقاً انتاجياً واحداً، فإن قضية أسواق المنافسة بدأت الآن تطرح من زاوية "صراع" الأسواق، لا بمعنى المنافسة التجارية الفعلية في مجال السلع والخدمات فحسب، وإنما أيضاً المنافسة المحتملة الناتجة عن إنشاء الشركات الأجنبية عن طريق الاستثمار المباشر. وقد أحيا ذلك المخاوف من أثر نمو تدفقات الاستثمار الدولي أو الشركات الكبيرة على طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية. وقد مال الانتباه نتيجة لذلك على المستوى الوطني إلى ضرورة الجمع في النظر بين زيادة التصاريح وسياسات المنافسة منعاً لأي تركز سوقي وأي استغلال من جانب المراكز المهيمنة، و/أو السياسات التي تستهدف بصورة مباشرة تحسين قدرات الشركات المحلية على المنافسة.

٧- وقد أفضت العولمة، على المستوى العالمي، إلى بروز أشكال جديدة من التعاون/المنافسة فيما بين الشركات، الأمر الذي يضع تحديات جديدة أمام سياسة المنافسة. ويمكن أن يقال على سبيل المثال إن ترتيبات التعاون، بما في ذلك التحالفات الاستراتيجية، التي تعقد بين الشركات الكبرى للاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير سوياً، بغية المنافسة فيما بعد في تسويق وبيع النتائج، يمكن أن تساعد على دفع حدود التقدم التكنولوجي إلى الأمام. وإن كان يمكن أيضاً أن تقيم حواجز تحول دون دخول الأسواق العالمية، وبالذات دخول شركات البلدان النامية. ويتعين على سياسات وقوانين المنافسة أن تهيئ، في مثل هذه الظروف، الأوضاع التي يمكن للوافدين الجدد المرتقبين أن يحسنوا في ظلها قدراتهم التنافسية، حتى يمكن التغلب على الأثر التراكمي لأضرار الدخول المتأخر.

٨- كذلك أفضت العولمة إلى تحريك الضغوط "لتسوية الملعب" للعمليات العالمية للشركات، عن طريق تشديد ضوابط التجارة المتعددة الأطراف، ومدها إلى جميع البلدان، والتفاوض على ضوابط متعددة الأطراف في مجالات جديدة للسياسة العامة، بما في ذلك مجالات السياسة الصناعية وحتى الاجتماعية. واستجرت العولمة أيضاً مبادرات لتكثير الاتفاقات الاقليمية بهدف التوصل إلى نوع من التكامل أعمق من التكامل الممكن على المستوى المتعدد الأطراف، حتى يتسنى للشركات أن تنشئ شبكات انتاجية اقليمية.

٩- وشحذت العولمة الادراك بأن الاختلاف بين السياسات الصناعية يمكن أن يفضي إلى تشويه التجارة، الأمر الذي يقضي باخضاعه لضوابط متعددة الأطراف (أو إقليمية). وقد دفعت زيادة حراك الموارد الانتاجية هذا الشاغل إلى أن يتخطى السياسة الصناعية ويمتد إلى قضايا اجتماعية وضريبية وبيئية أعم. ومن هنا يميل كثير من صانعي السياسات إلى القول بأن عدم التزام البلدان بالقواعد الدولية أو عدم تنفيذها تنفيذاً فعالاً يمكن أن يسفر عن مزايا تنافسية غير عادلة لها في جذب الاستثمار وفي التنافس على التجارة الدولية.

١٠- ولذا تحاول البلدان النامية رسم سياسات تكفل لها الاستفادة من مكاسب الكفاءة التي يمكن أن تتولد عن الأخذ بنظام تجاري واستثماري حر، وعن رفع الضوابط التنظيمية والخصخصة، مع العمل في نفس الوقت على عدم الاضرار بأهدافها الاجتماعية والاقتصادية الأعم. كذلك ترغب هذه البلدان في ألا تحجبها الممارسات المجهضة للمنافسة عن الوصول إلى الأسواق العالمية. ويكمن التحدي هنا في رسم سياسات تتيح تحرير أنظمة التجارة والاستثمار وتصون قدرتها في نفس الوقت على مواصلة السعي الفعال نحو هذه الأهداف الأخيرة. وربما يستدعي ذلك اعتناق مفهوم أوسع لسياسات وقوانين المنافسة على الصعيد القطري وتعاوناً دولياً أقوى.

ثانياً- إدارة المنافسة: دروس مستفادة من تجارب انمائية ناجحة

١١- اتبعت الحكومات في جميع البلدان التي نجحت في سد الثغرة بينها وبين الاقتصادات الصناعية الرائدة سياسات تستهدف توجيه شكل المنافسة وبؤرة التركيز فيها، سواء فيما بين الشركات المحلية أو في السوق الدولية، لتحقيق أهداف انمائية محددة. وتركز الاهتمام في سياق الجهود المبذولة تجاه هذه السياسات، في الاعتراف بأن العقبات المؤسسية والهيكلية المتشابكة التي تؤخر مسيرة الاستثمار والتقدم التكنولوجي والتصدير يمكن أن تعيق قدرة الشركات المحلية أيضاً على ولوج الأسواق والمنازلة فيها. وتشمل العقبات المذكورة آنفاً أوجه قصور وأيضاً مشاكل السوق المتصلة بتنظيم الصناعة وتوفير القدرات

التنظيمية والإدارية والتكنولوجية. يضاف إلى ذلك أن ضرورة استبقاء الموارد الاستثمارية على مدى فترة طويلة وضرورة اتاحة الوقت لمعظم الشركات إلى أن تتعلم كيف تحسن انتاج منتج معين أو مجموعة معينة من المنتجات، هذه وتلك تضيفان عنصراً جديداً إلى عناصر عدم التيقن الذي يكتنف عملية النمو. ولهذه الاعتبارات الدينامية شأنها، في اضعاف القدرة على التنبؤ بمسار المنافسة التي قد يعتقد يسرها عند قراءة الكتب المدرسية.

١٢- ومن الصعب بمكان إقامة أي توازن بين العناصر الساكنة والدينامية للمنافسة في البلدان النامية في عالم اليوم الآخذ في العولمة والذي تبدو الثغرات فيه - سواء قيست بحسب الدخل أو أداء الانتاجية أو القدرات التكنولوجية - أوسع كثيرا من ذي قبل والذي يفضي فيه صغر حجم السوق إذا تضافر مع قلة العدد المتاح من منظمي المشاريع ومحدودية المتاح من عناصر الانتاج، والتكنولوجيا البالية، وعدم كفاءة التوزيع، وأنظمة الاتصالات أو رداءة تدفقات المعلومات، إلى اقامة حواجز تحول دون ولوج السوق. يضاف إلى ذلك أن الشركات التابعة للاقتصادات المصنعة حديثاً تدخل عادة أسواق المنتجات الناضجة التي يوجد بها منافسون مستقرون منذ أمد طويل سبق لهم أن اجتازوا مرحلة تعليمية مكلفة. ولذا فإن تكاليف الانتاج الأولية تكون في الغالب أعلى من تكاليف المنافسين الأجانب. وفي هذه الظروف يتعين التحكم في التحرير وإدارته حتى يطلق قوى خلاقة في الاقتصاد لا مدمرة له.

١٣- ويمكن القول إن البلدان المتقدمة والبلدان المصنعة حديثاً في (شمال) شرق آسيا، بدءاً باليابان، قد نجحت أكثر من غيرها حتى الآن في تسخير المنافسة لأهدافها الانمائية. هناك اختلافات في السياسات العامة فيما بين هذه الاقتصادات بالتأكيد، ولكن هناك أيضاً سمة هامة عملت على استدامة زخم التصنيع فيها، ربما باستثناء هونغ كونغ والصين، هي اتباع سياسات تستهدف تشجيع الربح وتقديم حوافز للشركات الخاصة تدفعها إلى الاستثمار في قدرات الانتاج والانتاجية، والمنافسة بجرأة لاقتناص أكبر نصيب من السوق محلياً وفي الخارج. واتجهت سياسة الحكومة لهذه الغاية إلى تعميق وترقية الهيكل الصناعي حتى تصل إلى تشكيلة من المنتجات الصناعية والصادرات تضاهي تشكيلتهما لدى البلدان التي تقدمتها في التصنيع، بدلاً من الاتجاه إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد على مستوى الاقتصاد الجزئي.

١٤- وقد جمعت السياسات التجارية التي تستهدف حفز النشاط المحلي في هذه الاقتصادات بين حفز الصناعات بعوامل متنوعة وحمايتها، أياً كانت مرحلة النضج التي بلغتها. واقتضت المشاكل التقليدية للصناعة الناشئة، في أولى مراحل التنمية، توفير مستويات عالية من الحماية للصناعات المحلية. ولكن حتى في هذه المراحل الأولى كانت تدابير السياسة العامة انتقائية، وبدا منها بوضوح أنها ترمي إلى بلوغ القدرة على المنافسة الدولية، ومن هنا فقد ارتبطت على نحو وثيق بأهداف تمثلت في تعميق الصناعة، وترويج الصادرات، والترقي تكنولوجياً. يضاف إلى ذلك ما صاحب القيود الشديدة التي فرضت على بعض الواردات من تخفيض للتعريفة أو الغاء لها على البعض الآخر، مما دفع بالمعدل التعريفي المتوسط وإلى التغطية بأكملها إلى الانخفاض نحواً ما.

١٥- واستكملت السياسات التجارية بسياسات للاسراع بزيادة معدل الادخار والاستثمار. ولجأت بلدان شرق آسيا، باستثناء هونغ كونغ والصين، إلى استخدام الوسائل الضريبية، من مثل المهملات الضريبية، ومسموحات الاهلاك الخاصة، وتأخير دفع الضرائب عن الأرباح، لزيادة أرباح الشركات وتشجيع تجنيب

الأموال للاسراع بعملية التركيم الرأسمالي. وقد لعبت هذه السياسات أيضاً دورها كعامل حفاز دفع المصارف إلى تقديم القروض للاستثمارات المؤهلة للاستفادة من مسموحات الاهلاك المعجلة.

١٦- يضاف إلى ذلك أن الأرباح ارتفعت وتجاوزت المستويات التي كان يمكن أن تبلغها في ظل أوضاع السوق الحرة، بفضل مجموعة عوامل جمعت بين الحماية الانتقائية، والرقابة على معدلات الفوائد وتخصيص الائتمان، والمنافسة المدارة، بما في ذلك تشجيع الاندماجات، وتنسيق التوسع في القدرة، وفرض قيود له إمكانية الدخول في صناعات محددة، والتدقيق في فحص احتيازات التكنولوجيا، وتشجيع تكوين الكارتلات لأغراض محددة من مثل توحيد مقاييس المنتجات، والتخصص، والصادرات. ونتيجة لذلك، سمح للأسعار المحلية أن تنحرف عن الأسعار الدولية. ويصدق هذا بصفة خاصة على اليابان، أثناء فترة استدراك ما فاتها، وعلى جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية - وهذه هي الاقتصادات الثلاثة التي بنيت فيها باطراد قدرة الشركات الوطنية على المنافسة دولياً والتي مضى التصنيع فيها يتعمق أكثر فأكثر.

١٧- وقد تبلور نموذج المنافسة المدارة في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، واستخدمت، في مرحلة مبكرة، تدابير تسلسل دخول الوافدين الجدد إلى السوق وتنسيق القدرة الانتاجية لتحقيق وفورات الحجم ودرء الافراط في التنافس. وجرى بعد ذلك تعديل المركز الاحتكاري المبدئي بحيث يسمح للشركات باجتناء أرباح عالية تمكنها من بناء استراتيجية استثمارية قوية حتى يبرز على السطح وافدون اضافيون. ولما تقدمت الصناعات وتحدثت استخدمت تدابير التحرير لتقوية قدراتها المالية والتقنية، وإن كانت قد استكملت بنشاط ادماجي محكوم، كما حدث مثلاً في صناعة انتاج الصلب في أواخر الستينات، حتى لا تفقد مزايا الحجم.

١٨- وقد اتبعت ممارسات مماثلة لدفع التصنيع بسرعة في أماكن أخرى من الاقليم. ففي جمهورية كوريا، استعملت القيود المانعة من الدخول في أواخر الستينات وفي السبعينات للنهوض بصناعات معينة، ونظمت أيضاً عمليات التوسع في الطاقة. واتخذت تدابير أخرى في قانون التنمية الصناعية (الصادر في عام ١٩٨٦) لمنع "الافراط في المنافسة" بين الشركات المحلية الموردة للأسواق المحلية والأجنبية على حد سواء. وأسفر هذا النهج عن أرباح اضافية (يتعين استخدامها في الاستثمار) من المبيعات إلى الأسواق المحلية تحققت بفضل الحماية التي ارتبط اسباغها بالأداء التصديري.

١٩- وفي مقاطعة تايوان الصينية، التي لم تكن الشركات الكبرى ملمحاً بارزاً تماماً في صورتها الاقتصادية، استخدمت الكارتلات لتنظيم انتاج وتصدير سلسلة من المنتجات الهامة. وهنا، ارتبط تركيم الأرباح المتأتية من السوق الحرة بالتصدير، عن طريق الربط بين منح تراخيص الاستيراد والأداء التصديري، وقد كفلت هذه الممارسة لمن حصلوا على أرباح طارئة بفضل استيراد السلع النادرة أن يسهموا أيضاً في النجاح الاقتصادي للبلد عن طريق التصدير.

٢٠- وامتدت المنافسة المدارة إلى مسألة وفود الشركات الأجنبية وأنشطتها. واستبعدت اليابان الاستثمار الأجنبي المباشر وبحثت عن سبل بديلة للوصول إلى التكنولوجيا والدراية الأجنبيتين. وفي جمهورية كوريا التي ركزت فيها تدابير الترقي الحكومية على تقوية القدرات المحلية، شاعت الاستعانة بالقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر لحماية التجمعات العنقودية المحلية. وقد لعب مع ذلك الاستخدام الانتقائي للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً - فعلياً وممكناً - في ضبط سلوك الشركات المحلية. ولعب الاستثمار الأجنبي

المباشر دوراً أكبر نوعاً ما في مقاطعة تايوان الصينية، ولكن هنا أيضاً وضح الميل نحو تفضيل ترقية الشركات الأهلية وتعزيز القدرات المحلية. وقد أتاح نجاح ترقي هذه الاقتصادات إلى الأخذ مؤخراً بنهج أكثر انفتاحاً تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر يتمشى مع ارتفاع مستويات التصنيع فيها وبروز شركاتها العابرة للقارات.

٢١- وقد طبقت معظم هذه التدابير، تعمداً وبعد تدبر، على صناعات محددة في أوقات معينة. ولم تكتف هذه التدابير باعادة توزيع موارد معينة على مختلف القطاعات، وإنما عملت أيضاً على رفع المعدل الكلي للتركيم إلى مستوى عال بعدد من الطرق. فأولاً، استطاعت السياسات، بالنهوض بالاستثمار في الصناعات ذات القدرة الأكبر على استيعاب العلم وعلى تحقيق وفورات الحجم وعلى زيادة الانتاجية، أن ترفع متوسط معدل العائد على الاستثمار، ومن ثم اجمالي الأرباح، مما حفز على التركيم الرأسمالي. ثانيا، ارتفع المعدل الكلي للتركيم الرأسمالي بفضل تأثير الروابط الأمامية والخلفية التي استطاعت هذه القطاعات المفضلة أن توفرها لبقية الاقتصاد. وأخيراً، فقد أسهمت هذه السياسات في النمو أيضاً بتخفيف الضغوط الاقتصادية الكلية الكبيرة التي يتعرض لها التركيم الرأسمالي، بما في ذلك على وجه الخصوص ضغط ميزان المدفوعات على واردات السلع الانتاجية.

٢٢- وهناك عدد من العوامل يعزى إليها النجاح في إدارة الأرباح "فوق العادية"، في الاقتصادات المصنعة حديثاً في شرق آسيا، على هذا النحو الذي عجل بالتركيم الرأسمالي والنمو فيها مقارنة بسائر البلدان النامية التي انتهجت سياسات مماثلة. فهناك أولاً الأرباح التي تحققت عن طريق الأنشطة الانتاجية التي خدمت مصالح وطنية عريضة، والحكومات التي سعت لاغلاق القنوات غير المنتجة في تركيم الثروة. وهناك ثانياً العلاقة التي رتبت بين توفير الاعانات الضريبية وتحقيق هذه الأرباح وبين معايير الأداء. ومما هو جدير بالذكر أن هذه المقابلة بين الدعم الحكومي وأداء القطاع الخاص تمخضت عن معدل متسارع للتركيم الرأسمالي والنمو. ولم يحدث ذلك لأن الدعم كان يقدم في الغالب مقابل زيادة الاستثمار فحسب، وإنما أيضاً لأن تحسين الأداء التصديري بوصفه مقياساً لنوعية الاستثمار، يتطلب تركيماً أسرع حتى يتسنى زيادة القدرة على المنافسة من خلال تطويع التكنولوجيا الجديدة، ووفورات الحجم، والتعلم، ونمو الانتاجية.

٢٣- ويتوقف التنفيذ الفعال لهذه السياسات في الاقتصادات المصنعة حديثاً في شرق آسيا على بناء المؤسسات العامة والخاصة اللائقة أساساً. وقد لعب الجهد الذي بذل لخلق نوع من البيروقراطية القوية المستندة إلى مبادئ الاستحقاق والاستمرار والانعزال عن التأثر بالضغوط السياسية اليومية دوراً كبيراً في انشاء شبكة اتصال فعالة بين الحكومة ودوائر الأعمال تستلزمها ضرورة التقابل في المعاملة. وكان للاتصالات الرسمية وغير الرسمية بمنظمات القمة في دوائر الأعمال، وللروابط القطاعية دور رئيسي في تصميم وتنفيذ وتنسيق تدابير السياسات العامة.

٢٤- وقد أتاح الهيكل المؤسسي للشركات، باستناده إلى مجموعات كبيرة ومتنوعة من دوائر الأعمال، وتركز الملكية في يد عدد صغير من المستثمرين بالداخل، بالاضافة إلى وثاقة العلاقة بالمصارف، أن تمد هذه الشركات النظر إلى بعيد ومن ثم أن تضع نمطاً للادارة في الشركة لا يتأثر باعتبارات وأهداف تحقيق الربح في الأجل القصير. وتوفر هذه الأشكال من التنظيم والملكية للأعمال ترتيبات مؤسسية تتسم بالفعالية بوجه خاص في ظل ندرة المتاح من رأس المال والمهارات والقدرة على تنظيم المشاريع، وقلة المعلومات وقصورها. وقد ساعدت هذه الأشكال في التغلب على مشاكل التنسيق التي تحيط بقرارات الاستثمار؛ وفي

تسهيل تبادل المعلومات، وتقليل المخاطر والظنون التي تحيط بالمشاريع الاستثمارية؛ ودخلنة وفورات النطاق وبلورة فرص استثمارية متشابكة عن طريق تشجيع الشركات على خرجنة التكاليف فيما بينها وتبادل تقديم الاعانات لتمويل الصناعات الناشئة وعمليات البحث والتطوير. ويفيد السوق المالي الداخلي كذلك بتنظيمه القائم على المصارف والشركات في تخفيض مخاطر القروض وتقليل تكلفة الاستثمار ومعدل العائد الذي يطلبه المستثمرون للقيام بالاستثمار.

٢٥- هذه الاستنتاجات تقدم، بالنسبة للبلدان المعنية، اجابة لمن يتساءل ويقول "كيف نجحت بعض البلدان النامية في بلوغ القدرة على المنافسة في قطاعات أو صناعات محددة، وما هي السياسات التي يسرت النجاح؟" وهي تلمح أيضاً - ونكرر، بالنسبة لهذه البلدان - بأن الاجابة على من يتساءل فيقول "هل كان التعرض للمنافسة الدولية كافياً في حد ذاته أم أنه تعين أيضاً انتهاج سياسات ايجابية للنهوض بالقدرة على المنافسة؟" هي بصراحة أن التعرض لم يكف وأن المنافسة كانت مدارة. ويمكن أن يستخلص من تجارب بلدان أخرى عدد آخر من الدروس. وتوفر الحالات المحددة التي شملها النظر فيما سبق عناصر الاجابة أيضاً على سؤالين، هما "ماذا كان عليه دور قوانين وسياسات المنافسة في تقرير الشروط اللازمة لنجاح ادماج البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية في الأسواق العالمية؟" و"هل كان للنجاح في بلوغ القدرة على المنافسة دولياً نتائج ايجابية بالنسبة للعمالة والنمو والتنمية؟" في البلدان المعنية. وسوف يتعين على الجزء الرفيع المستوى أن يبحث ما إذا كان يمكن نقل الملاحظات والاستنتاجات إلى بلدان أخرى في السياق الجديد للاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة والتحرر.

ثالثا - العولمة والتهميش

٢٦- ثمة سؤال آخر سيتعين على الجزء الرفيع المستوى الرد عليه هو "هل خطر التهميش الذي تواجهه أقل البلدان نموا وغيرها من الاقتصادات الضعيفة أو الهشة هيكليا قد ازداد بفعل عملية العولمة، وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يمكن لهذه البلدان فعله للتعجيل بتحقيق النمو والتنمية؟"

٢٧- ولقد أتاحت عمليتا العولمة والتحرير عدة فرص جديدة للبلدان النامية لتوسيع اقتصاداتها وتنويعها، ولتحقيق الرخاء في العالم أجمع عن طريق زيادة توسيع نطاق التقسيم الدولي للعمل وتحسين حراكة عوامل الانتاج. واستطاعت بعض البلدان النامية الاستفادة من هذا الوضع. ومع ذلك، فليس الادماج ظاهرة أحادية الاتجاه؛ إذ يمكن عكسه أحيانا، كما يمكن له أن يتعايش مع عملية تهميش موازية. ومفهوم التهميش شديد التعقيد، ويمكن وصف هذه الظاهرة بعدة أوصاف. فعلى أحد المستويات، يمكن اعتبار التهميش وضعا إجتماعيا إذا كانت الإشارة إلى الفئات المحرومة داخل مجتمعات بعينها. وعلى مستوى آخر، يمكن اعتباره ظاهرة اقتصادية تمس بلدانا بأكملها وتعرض آفاقها الاقتصادية والإنمائية للخطر وتجعل من الصعب على البلدان المتضررة جني الفوائد التي يمكن أن تحققها لها زيادة الادماج.

٢٨- وفي الاطار الحكومي الدولي للأونكتاد، تولى العناية الأولى لتهميش البلدان. وبالنظر إلى ما جرى في الأعوام الأخيرة من تحرير للنظم الاقتصادية والتجارية، فإن الطريق الطبيعي لوصف هذا التهميش يقضي بقياس درجة إندماج البلد في السوق العالمية الآخذة في العولمة. وهناك عموما عدد من الخصائص تعرف بها هذه البلدان. احداها أنها عجزت عن تنويع اقتصاداتها بدرجة ملموسة على مدى العقدين الماضيين وظلت تعتمد من ثم اعتمادا بالغا على السلع الأساسية. وهناك عامل تدني أهمية السلع الأولية في التجارة

العالمية وعامل فقدان هذه البلدان لحصتها السوقية في الأسواق العالمية للسلع الأولية اللذان أضعفاها إلى حد عدم امكان الاستفادة من العولمة. ويبدو أن التغييرات في التشكيل القطاعي للانتاج العالمي التي تتجه به نحو القطاعات الخدمية التي تقل فيها كثافة الاعتماد على السلع الأساسية، إضافة إلى تناقص استخدام المواد الخام في وحدة الانتاج بفضل التقدم التكنولوجي، تنذر بتواصل هبوط اسعار السلع الأولية في الأجل الطويل بالنسبة لأسعار السلع المصنعة. فما لم تنجح هذه البلدان في تنويع اقتصاداتها، فمن المرجح أن يستمر تدهور مركزها النسبي.

٢٩- ثانيا، يتسم نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر وحصة هذا الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي بالضآلة الشديدة، ناهيك عن تناقص هذا الاستثمار في كثير من الحالات في هذه البلدان. فهناك بالفعل اتجاه معروف تماما وهو ميل رأس المال والتكنولوجيا واليد العاملة الماهرة إلى التركز أكثر فأكثر في أغنى اقتصادات العالم وأكثرها دينامية. وإذا كان صحيحا (كما يعتقد الكثيرون) أن التقدم التكنولوجي يرتب آثارا خارجية إيجابية كبيرة، فإن سمة "التركيز" هذه التي تتميز بها العولمة يمكن أن تتعزز وأن تشكل من ثم عائقا آخر يعترض محاولات هذه البلدان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تشتد إليه الحاجة لتطوير صناعات قادرة على المنافسة دوليا.

٣٠- ثالثا، ترتبط عدة مؤشرات إجتماعية ارتباطا شديدا بالتهميش: فهناك مؤشرات مثل متوسط العمل المتوقع، ووفيات الرضع، ونسبة توافر الأطباء لكل فرد، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط فترة الالتحاق بالمدرسة، وعدد التليفونات بالنسبة لكل فرد، يتبين منها جميعاً شدة تدني مستويات هذه البلدان عن بلدان أخرى.

٣١- إلى أي مدى يتولد التهميش المشار إليه أعلاه عن العولمة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال معقدة. والذي يمكن قوله هو أن سرعة تحرير الواردات لا تؤدي بسهولة إلى تعزيز الإنتاجية والنهوض بالقدرة على المنافسة عندما يكون الهيكل الصناعي ضعيفاً. ذلك أن أوجه انعدام الكفاءة التي تعزى إلى عدم ملاءمة التكنولوجيا، وبلاء المعدات، وعدم كفاية الهياكل الأساسية وخدمات الدعم، وشدة ارتفاع مستويات الحماية فيما سلف، تعوق قدرة الصناعات المحلية في الاقتصادات الضعيفة على الاستجابة للمنافسة. وبالرغم من أن تحرير الواردات في الوقت المناسب سيكون له آثار دينامية إيجابية على النمو والعمالة، فيحتمل في الأجل القصير أن تخفق الشركات المحلية العديمة الكفاءة، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف إجتماعية إذا فقد العمال وظائفهم وعجزوا عن الانتقال بسرعة لتحقيق مكاسب ثابتة الكفاءة في أعمال أكثر انتاجية في جهات أخرى.

٣٢- وليس التحرير الشامل للواردات ضروريا في حد ذاته لتعزيز الاستثمار والصادرات. فقد تبين من الأمثلة المضروبة على استراتيجيات التنمية ذات الوجهة التصديرية التي حققت نجاحا في شرق آسيا والتي ورد وصفها في الفرع الثاني أعلاه أنه لا يكفي أن تثبت الشركات وجودها بقوة في الأسواق المحلية فحسب، وإنما يجب أيضاً أن يتحقق نجاحها في التصدير قبل، لا بعد، اعتماد سياسات تحرير الواردات. ولما كان من المهم أن تؤمن للمصدرين سبل الحصول على المواد الخام وغيرها من المدخلات بالأسعار العالمية، فإن في الوسع استخدام آليات مثل مخططات رد الرسوم الجمركية أو مخططات احتجاز التصدير بفعالية لتحقيق هذا الغرض. ولم تقم في البلدان المعرضة لخطر التهميش المؤسسات اللازمة لتشغيل هذه

المخططات بفعالية. وإنما انصب فيها التركيز على تحرير الواردات بشكل عام كوسيلة لتعزيز الكفاءة والقدرة على المنافسة في القطاعات التي تتداول فيها السلع.

٣٣- وقد رتبت العولمة والتحرير المصاحب لها نتائج أخرى أيضا على الاقتصادات الضعيفة هيكليا. فقد اقترن تحرير التجارة في هذه البلدان منذ البداية بخفض أسعار عملاتها الحقيقية تجنبا لتدهور حالة ميزان مدفوعاتها بشدة. وبما أن سعر الصرف الحقيقي متغير رئيسي يؤثر على الاستثمار في أية استراتيجية إنمائية منفتحة على الخارج، فإن العمل على استقراره عن طريق ممارسة رقابة ملائمة على تدفقات رؤوس الأموال السائلة أمر يتسم بأهمية كبيرة. على أن تحرير الحسابات الجارية وحسابات رأس المال في التسعينات قيَّد بشدة قدرة الحكومات على إدارة أسعار الصرف على نحو يؤدي إلى توسيع نطاق الصادرات. هذا علاوة على أن متطلبات خدمة الديون الضخمة المتراكمة التي تعاني منها معظم هذه البلدان تقف باستمرار عائقا يحول دون تمكينها من تمويل الهياكل الأساسية والخدمات ذات الصلة بالتجارة اللازمة إلى حد كبير لأية منافسة فعالة في الاقتصاد المعولم.

٣٤- وعلاوة على ذلك، أدى تكون وتوسع ترتيبات التجارة الاقليمية، التي يستبعد معظمها الاقتصادات الضعيفة هيكليا، إلى زيادة المخاطر التي تواجهها هذه الاقتصادات. ذلك أن ترتيبات التجارة الاقليمية تتيح لأعضائها سبل تفضيلية للوصول إلى الأسواق وتميز من ثم ضد البلدان غير الأعضاء فيها. وقد اشتدت سرعة نمو ترتيبات التجارة الاقليمية في السنوات الأخيرة بتأسيس ترتيبات جديدة (مثل اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي)، وبتوسيع ترتيبات أخرى (مثل الاتحاد الأوروبي) وبقيام روابط رسمية بين بعض الترتيبات التجارية الإقليمية القائمة بحيث أصبحت هذه الترتيبات تغطي حصة لا تني تزداد في التجارة العالمية ويزداد احتمال تمييزها ضد البلدان المستبعدة.

٣٥- وبطبيعة الحال، تستطيع أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة هيكليا أن تطبق من حيث المبدأ تدابير أخرى قادرة على تعزيز الصادرات، وبخاصة الصادرات غير التقليدية. وما لم تكن هناك سياسات إنتقائية لتعزيز الصادرات فإن القدرة على المنافسة تتوقف على سلوك الأجور الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي وعلى نمو الانتاجية. ويمكن أن تتحسن الإنتاجية عن طريق النمو القائم على معدلات استثمار عالية ومتزايدة، مع ارتفاع العمالة، وعن طريق حدوث زيادة إستثنائية في إنتاجية العمالة ترتبط بمكاسب كفاءة ثابتة نتيجة خفض اليد العاملة في ظل ظروف ركود الاستثمار أو تدنيه. ويتطلب تحسين أداء الصادرات بشكل مستدام لا نمو الانتاجية بناء على ارتفاع معدلات الاستثمار فحسب وإنما أيضا سياسات تكفل أيضا عدم ارتفاع الأجور الحقيقية بسرعة أكبر من نمو الانتاجية، والحفاظ على مستوى ثابت وتنافسي لسعر الصرف. وقد شاء سوء الحظ، أن تهبط بالفعل الأجور الحقيقية في معظم هذه البلدان إلى حد كبير، وقل من ثم إلى حد كبير مجال خفضها مرة أخرة لخلق القدرة على المنافسة. هذا علاوة على أن التحرير المالي يضيِّق حاليا نطاق السياسة النشطة لسعر الصرف كما سلفت الإشارة إلى ذلك؛ الأمر الذي يدعم أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة هيكليا تواجه مشكلة محيرة في مجال السياسة العامة ربما يود الجزء الرفيع المستوى معالجتها.

رابعا - التجارة الالكترونية ومستقبل المنافسة في التجارة الدولية

٣٦- يشكل مجيء التجارة الالكترونية تحديا جديدا للتفكير في المنافسة والقدرة على المنافسة في التجارة الدولية. وتستطيع الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمات والمؤسسات القائمة بأنشطة لها صلة بمجال التجارة الالكترونية الواسع أن تستشعر من نواح عديدة الطرق التي يمكن بها للسلوك التنافسي (والمضاد أحيانا للمنافسة) أن يشكل الأسواق العالمية في الأعوام القادمة. ففي مقدور التجارة الالكترونية أن تتيح للجهات الفاعلة الصغرى (بما في ذلك العديد من البلدان النامية - خاصة أقل البلدان تقدما - وبوجه أعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) وسائل جديدة للمنافسة في الأسواق الخارجية والأسواق الدولية. ولأنه يستحيل في الوقت ذاته مزاولة التجارة الالكترونية عند الافتقار إلى الهياكل الأساسية الدنيا للاتصالات فإن التساؤل يثور مباشرة حول سبل وصول هذه الجهات الفاعلة الصغرى ومناطق بأكملها، مثل افريقيا إليها. وقد أعلنت، خلال الشهور الأربعة الماضية، عدة جهات فاعلة رئيسية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي) عن موقفها على الملأ حول ما يمكن أن يشكل "إطارا عالميا للتجارة الالكترونية". وعليه، يتيح اجتماع الجزء الرفيع المستوى فرصة مناسبة للنظر في البعد الإنمائي لهذه المسألة واقتراح بضعة مجالات عمل في هذا الصدد.

٣٧- والتجارة الالكترونية مجال تجد فيه النظرية الريكاردية الجديدة في التجارة الدولية مجال تطبيقها الفعلي للمرة الأولى في الواقع: تدني تكاليف المعاملات، وتماثل المعلومات، وإمكانية الحصول عليها على نطاق واسع. ولهذا وصفها بعض المحللين بأنها "رأسمالية خالية من الاحتكاك"، بينما فضّل آخرون اعتبارها "نموذجا للمنافسة لاحقا للرأسمالية". ومن وجهة النظر التحليلية، تتسم التجارة الالكترونية بالسمات الثلاثة التالية: '١' إنها وسيلة كثيفة الاعتماد على المعلومات (ومن ثم كثيفة الاعتماد على التكنولوجيا) لمزاولة التجارة؛ '٢' إن تكاليف المعاملات فيها ضئيلة (منعدمة أحيانا)؛ و'٣' أنها تسمح بزيادة حراك بعض عوامل الانتاج إلى حد كبير. ومن هنا فإن التجارة الالكترونية تستطيع أن تكون أداة لزيادة إدماج الجهات الفاعلة الصغرى في التجارة العالمية، وعاملا في زيادة تهميش جهات أخرى. وستكون كلفة الدخول في الشبكات الدولية هي الفيصل في ذلك.

٣٨- والسمة الأخرى للتجارة الالكترونية بالنسبة للمنافسة هي أنها تتطلب تعاون مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة، منها شركات انتاج الأجهزة (مثلا معدات الاتصالات، والحواسيب)، وشركات انتاج البرامج (مثلا نظم التشغيل، وبرامج التشفير، وأجهزة استعراض الشبكات، وقواعد البيانات، والعوامل البارعة)، وشركات توريد الخدمات العامة (مثلا موصلي ومشغلي الاتصالات، وموردي خدمة الانترنت، وسماسرة التجارة) وشركات توريد الخدمات القطاعية (مثل الجمارك، والمصارف، وشركات النقل، وشركات التأمين). وفي هذه البيئة المعقدة، تنسج يوميا عدة أحلاف استراتيجية تشكل تحديا دائما لجهات الاشراف ووكالات المنافسة.

٣٩- وفي مجال السياسة العامة، لا تزال التجارة الالكترونية حتى الآن أرضا بكرا إلى حد كبير. وهذه ميزة في نظر عدد من أنشط المشاركين فيها باعتبار أنها ستسمح بسرعة تنمية تدفقات التجارة الدولية الكترونياً، وبأدنى قدر من العوائق القانونية والتنظيمية والضريبية. وعلى عكس ذلك، يعتبر آخرون أن

التجارة الالكترونية لن تحقق الفوائد المنتظرة منها بالكامل ما لم تتقرر بعض قواعد للعبة تجعلها أداة عالمية حقا لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين. وفيما يلي في هذا الصدد، بعض القضايا الرئيسية في مجال السياسة العامة التي يمكن معالجتها:

- سبل الوصول - ما هي الطريقة التي يمكن بها جعل سبل الوصول إلى التجارة الالكترونية متاحة للجميع، وبالأخص لأقل المناطق تقدما في العالم؟ بأية طريقة يمكن زيادة تسخير التكاليف المتناقصة في مجال الاتصالات لمشاركة أقل البلدان نموا في الشبكات العالمية؟ ما هو وضع الجهود الجاري بذلها "لربط افريقيا بالشبكات العالمية على نحو أفضل"؟ بأية طريقة يحتمل أن تؤثر بها التطورات الجديدة (مثل تشغيل نظم سواتل المدارات المنخفضة حول الأرض) على هذه البلدان؟

- المفاوضات التجارية - ما هي الطريقة التي ينبغي للعملية المتعددة الأطراف التي تستهدف زيادة تحرير التجارة أن تتعامل بها مع التجارة الالكترونية؟ فقد حدث في أعقاب التوقيع على اتفاق تكنولوجيا المعلومات في سنغافورة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، أن تفاوض أعضاء منظمة التجارة العالمية بنجاح على الاتفاق المتعلق بخدمات الاتصالات الأساسية (جنيف، شباط/فبراير ١٩٩٧). ولما كانت المناقشات المتعلقة بالتجارة في الخدمات المالية لا تزال مستمرة. ومع بدء النظر بجدية في "مسألة جديدة" هي تسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية، فإن التجارة الالكترونية تبدو بوضوح أكبر "كالحلقة المفقودة" في العملية المتعددة الأطراف الجارية.

- قوانين المنافسة - ما هي الطريقة التي ينبغي بها تعديل اللوائح القائمة بشأن المنافسة حتى تأخذ في حسبانها مقدم التجارة الالكترونية؟ وإذا أمكن القول على سبيل المثال أن التواجد الالكتروني أصبح أيسر من التواجد المادي في أي سوق أو أي إقليم: فبأية طريقة تؤثر بها هذه الواقعة البسيطة على المفاهيم الحالية لصراع الأسواق الوطنية؟

- الملكية الفكرية - ما هي الطريقة التي ينبغي بها إعادة النظر في حقوق الملكية الفكرية في ضوء إمكانية بيع ونقل مقادير هائلة من المعلومات والبيانات في التو واللحظة إلى أي جهة في العالم تقريبا؟ كيف يمكن حماية الملكية الفكرية بفعالية في عالم كهذا؟

- المدفوعات - ما هي الطريقة التي يمكن بها للحكومات والسلطات النقدية ذات الصلة أن ترصد خلق النقود في عصر المدفوعات الالكترونية؟ وبما أن الأدوات الالكترونية للائتمان وضمان الائتمان والمدفوعات قد بدأت تستخدم على أساس عالمي (أي خارج حدود إقليم الدولة) دون أن ترتبط بالضرورة بعملة محددة، فمن الذي يمكن له أن يمارس السلطة اللازمة للاقتصاد الكلي وأن يشرف على هذه التدفقات؟

- الضرائب - ما هي الطريقة التي يمكن بها لسلطات الضرائب أن تفرض ضرائب ورسوما على تدفقات التجارة الالكترونية؟ وهل ينبغي لها فرضها؟ وإذا كانت رسوم الاستيراد تمثل في غالبية البلدان النامية أكبر حصة في إيرادات الحكومة؛ فكيف ستتأثر هذه الإيرادات بتوسع التجارة الالكترونية، وكيف ستؤثر بها "التجارة على الانترنت دون ضرائب" (كتلك التي اقترحتها الولايات المتحدة) على دخل هذه البلدان؟

- الأمن - ما هي الطريقة التي يمكن بها ضمان سرية وسلامة المعلومات والبيانات المنقولة للمشاركين في معاملة الكترونية؟ كيف يمكن الجمع بين السرية اللازمة للمعاملات التجارية (بما في ذلك عن طريق تشفير الرسائل) وبين القواعد القائمة بشأن مراقبة التصدير أو بشأن المنافسة؟

- الإدارة - ما هي الطريقة التي يمكن بها إدارة الهياكل الأساسية العالمية للتجارة الالكترونية (مثل شبكة انترنت) دون إعاقة التجارة الالكترونية عن التوسع والتنمية، خاصة في أقل مناطق العالم تقدما؟ وكيف ستؤثر المناقشة الجارية حول أسماء حقل انترنت على هذه القضية؟

٤٠- تتسم مسألة إنشاء إطار عالمي للتجارة الالكترونية بأهمية محددة للجهات الفاعلة التي تتدنى فيها نسبيا مستويات الهياكل الأساسية للمعلومات، مثل أقل البلدان نموا والقارة الافريقية بوجه عام. وتبين التجارب التي أجريت في عدد كبير من أقل البلدان نموا أنه يمكن عرض سبل الاتصال بالشبكات العالمية للمعلومات بكلفة قليلة نسبيا. كما أنها تبين أن أحدث أدوات التجارة الالكترونية وأكثرها تطورا تندرج غالبا ضمن أسهل وأبسط الأدوات استخداما، وأن كلفتها تتدنى باستمرار. بل وأثبت الأونكتاد من خلال "حاضن النقاط التجارية" لديه أنه يمكن لأقل البلدان نموا التي ليس لها اتصال بشبكة انترنت أن يكون لها تواجد فعلي فيها. وتتسم إمكانية المشاركة في التجارة الالكترونية بأهمية خاصة لأقل البلدان نموا الجزرية وغير الساحلية التي كثيرا ما تكون تكاليف النقل باهظة بالنسبة لها. وقد دلت التجارب الحديثة التي قام بها برنامج الأونكتاد للنقاط التجارية على الإمكانيات التي يمكن أن تقدمها أدوات التجارة الالكترونية للخدمات التي تصدرها أقل البلدان نموا كخدمات السياحة مثلا.

٤١- وفي كثير من أقل البلدان نموا والبلدان الافريقية التي تفتقر إلى "مقدار" المستهلكين اللازم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية القادرة على تمويل هياكل الاتصالات الأساسية فيها، تقدم التجارة الالكترونية وسيلة تبشر بتحقيق عوائد كبيرة على الاستثمار. ونظرا إلى تعدد إمكانيات استخدام الهياكل الأساسية اللازمة، فإنه يمكن للتجارة الالكترونية أن تسهم في تزويد البلدان الأكثر فقرا بأدوات ومعدات مهمة للاتصال توفر التعليم والصحة والادارة. ويمكن للآفاق الجديدة التي تقدمها سواتل المدارات المنخفضة حول الأرض أن تتيح فرصا لتنمية وإدماج أقل البلدان نموا والقارة الأفريقية ككل. على أنه ينبغي أن يراعى مع ذلك أن التجارة الالكترونية لن تصبح في البلدان الأكثر فقرا، وبصورة أشد من مناطق العالم الأخرى، أداة تسهم في القدرة على المنافسة الخارجية إلا إذا استطاعت هذه البلدان أن تقفز قفزاً إلى التكنولوجيات الأساسية وطرق تشغيلها. ويتطلب ذلك سلوك نهج إبتكارية لتمويل هذه القفزة، بما في ذلك عن طريق تنمية الموارد البشرية. وهناك أمثلة ناجحة ومشجعة في هذا الصدد كمثال غرامينفون في بنغلاديش.

٤٢- وفي الآونة الأخيرة، اتخذ عدد الجهات الفاعلة الكبرى مبادرات بشأن التجارة الالكترونية منها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع ذلك، فإن البعد الإنمائي لا يزال غائبا حتى الآن بشكل ملحوظ في المناقشة المتعلقة بالتجارة الالكترونية. والواقع أنه يمكن اعتبار العديد من الاقتراحات التي قدمت بشأن عملية التنمية في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان تقدما اقتراحات بناءة. ومع ذلك، فلا يزال من الصعب على هذه البلدان أن تعبر عن أي تأييد إيجابي لجدول أعمال بناء بشأن التجارة الالكترونية العالمية نظراً لعدم وجود تفكير محدد ينصب على التنمية ولا تحليل لمختلف الخيارات المتاحة.

٤٣- ويتيح الجزء الرفيع المستوى فرصة مناسبة لسد هذه الثغرة. ويمكن أن تركز المناقشات بشكل خاص على تدابير تعزيز سبل وصول المناطق الأقل تقدما، بما في ذلك افريقيا واقل البلدان تقدما، إلى التجارة الالكترونية والتكنولوجيات التي تقوم عليها فضلا عن الدراية الفنية.

- - - - -